

بغداد تفتح ملف الخلافات المائية مع أنقرة بيد خالية من أوراق الضغط

لا ضمانات تركية للعراق بل مجرد وعود فضفاضة



أي مسير إذا قطعت مياه الرافدين؟

بها الحكومة ووزارة الموارد المائية لم يسبق للوزارات المتعاقبة والحكومات السابقة أن أقدمت عليها، إذ إن الوزارة هي من طلبت وقدمت صيغة التعاون التي يراد أن تكون مع الجانب التركي. وأكد رشيد ثقته بتعامل الجانب التركي مع هذا الملف بصورة واقعية مشيراً إلى وجود "رغبة حقيقية بين الجانبين العراقي والتركي في حلحلة هذا الملف، وأن هناك تجاوباً ملموساً من قبل تركيا" للتوصل إلى حل.



مهدى رشيد
نقاشنا مع تركيا يتركز على الإطلاقات المائية المطلوبة

ويقول مراقبون إن ملف المياه قد يكون إحدى أوراق قوة الكاظمي وتأكيد براعته في ملف العلاقات الخارجية، في ظل التغيرات الداخلية التي يواجهها وصعوبة إحراز تقدم ملموس فيها. وتقول المصادر إن زيارة الوفد العراقي منتصف الشهر إلى أنقرة ستكشف لبغداد حقيقة الموقف التركي بشأن مياه دجلة وستبين مدى إمكانية توقيع اتفاقيات جادة في هذا الملف.

ومع ذلك أبلغ الرئيس التركي رئيس الوزراء العراقي حينها بأنه "لا ينبغي تقسيم المياه كعامل خلاف، بل كمجال للتعاون".

وتقوم مسودة البروتوكول العراقي على فكرة جوهرية تتعلق بحجم المياه التي يجب أن تتدفق في نهر دجلة سنوياً حتى نقطة المصب.

وتقول مصادر سياسية إن تركيا لم تبد القدر اللازم من التفهم لحقيقة أي نقص في هذه الإمدادات سينعكس بشكل سلبي مباشر على العراق، ولا سيما مدته الجنوبية الفقيرة.

ومن منتصف الشهر الجاري، سيتوجه وفد عراقي برئاسة مهدي رشيد إلى أنقرة لبحث مسودة البروتوكول المائي بين البلدين، وإمكانية توقيعه في أسرع وقت. وقالت مصادر مطلعة إن العراق ليست لديه ضمانات واضحة بشأن توقيع تركيا على هذا البروتوكول وسط نوع من الضبابية التي تحيط برؤية أنقرة العامة للملف المائي.

لكن رشيد يقول إن "مسودة البروتوكول المائي التي ستجري مناقشتها مع تركيا، ستتم ترجمتها في شكل أرقام وواقع بالنسبة للإطلاقات المائية المطلوبة، بالتنسيق مع الجانب التركي"، مبيناً أن "الخطوة التي بادرت

كبيرة من شمال البلاد إلى جنوبها، ضمن الملفات السياسية، مفضلة عقد تفاهات تقنية مؤقتة مع أنقرة في هذا الصدد.

وعندما تشكلت حكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي العام الماضي، وضعت ملف مياه دجلة على رأس أولوياتها، متعهداً بالتوصل إلى حلول جزئية له.

وأعدت وزارة الموارد المائية في حكومة الكاظمي بروتوكولاً للتعاون مع أنقرة في ملف المياه يستند إلى "مبدأ الإنصاف والعدالة في توزيع الحصص المائية وضمن حقوق العراق المائية"، فيما عبرت تركيا عن استعائها لتوقيعه، لكنها طلبت مهلة شهرين لدراسته.

ويقول مراقبون في بغداد إن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يريد أن يضمن بناء تحالف وثيق مع رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، لكنه يأمل ألا يكلفه هذا التحالف شيئاً.

وتدرك بغداد أن أنقرة تريد أن تبقى ملف مياه دجلة معلقاً، لاستخدامه ظرفياً، لكنها تواصل الضغط على أمل توقيع اتفاق ملزم.

وعندما زار الكاظمي تركيا الشهر الماضي، وجد أن لدى أردوغان خطة مماثلة لتحقيق أكبر فائدة من مياه نهر دجلة، لكنها تنطلق من وجهة نظر تركية.

والناصرية (العراق) - تحت الاحتجاجات التي اندلعت مجدداً في مدينة ذي قار مركز محافظة الناصرية منحى نموياً يذكر بما كانت قد شهدته المدينة في الانتفاضة التي انطلقت في أكتوبر 2019 في تلك المحافظة وغيرها من محافظات وسط وجنوب العراق، وسقط فيها الآلاف بين قتلى وجرحى جزءاً اعتمداً الحل الأمني لإنهائها ودخول الميليشيات

السعودية دعواتها الكثيرة السابقة إلى الحوار، كونها دعوات شكلية لا تتضمن أي إشارات إلى تغيير السياسات الإيرانية المهددة لاستقرار المنطقة وأمن دولها.

وتجاوزت تلك الدعوة مجرد الموقف الشخصي من قبل شيخ من الأسرة الحاكمة لم يعد يشارك بشكل مباشر في عملية الحكم، عندما باركها مسؤول في الحكومة القطرية.

ودعا الشيخ حمد إلى فتح حوار بين دول الخليج وإيران وعدم المراهنة على التوتر بين طهران وواشنطن.

وربط بين دعوته تلك والمصالحة التي حدثت بين بلاده والسودان الأربع، قائلاً في تغريدة على تويتر "اليوم بعد انتهاء التوتر بين دول مجلس التعاون الخليجي ووصول إدارة جديدة للبيت

العراق الذي فتح ملف الخلاف مع تركيا حول مياه نهر دجلة بشكل عملي ويلجأ في التوصل إلى حلول عملية لهذا الملف المصري بالنسبة إليه، سيوقف بعد أيام على حقيقة موقف أنقرة من قضية المياه وما إذا كانت التلميحات التركية بشأنها جادة أو مجرد وعود هادفة لكسب ود بغداد دون تقديم أي شيء ملموس لها.

بغداد - يحيط الغموض بمصير الخلافات المائية بين العراق وتركيا، قبيل توجه وفد رفيع من بغداد إلى أنقرة سعياً وراء التوصل إلى توافق معها بشأن توقيع بروتوكول بين الجانبين العراقي والتركي يتعلق بتنظيم الحصص المائية لكل من البلدين في نهر دجلة.

وقال وزير الموارد المائية العراقية مهدي رشيد، الأحد، إن بلاده سلمت تركيا رسمياً بروتوكول التعاون في المجال المائي الذي أقره مجلس الوزراء مؤخراً. وسيراس رشيد وفداً حكومياً في زيارة رسمية إلى تركيا بتاريخ الخامس عشر من يناير الجاري، لغرض التفاوض بشأن بروتوكول التعاون.

وأضاف رشيد في تصريحات صحافية أن "مسودة البروتوكول المائي التي ستجري مناقشتها مع تركيا تتضمن الإطلاقات المائية المطلوبة، بالتنسيق مع الجانب التركي".

ويعتمد العراق في تأمين المياه بشكل أساسي على نهري دجلة والفرات، وروافدهما التي تنبع جميعها من تركيا وإيران وتلتقي قرب مدينة البصرة جنوبي العراق لتشكّل شط العرب الذي يصب في الخليج.

ويعاني العراق منذ سنوات من انخفاض متواصل في الإيرادات المائية عبر نهري دجلة والفرات، بينما يربط خبراء عراقيون الظاهرة بمضاعفة تركيا لاستغلالها مياه النهرين عبر مشاريع مائية ضخمة أقامتها بالخصوص على نهر دجلة.

وشكّل شح المياه في دجلة، خلال الأعوام القليلة الماضية، صداعاً لصناع القرار السياسي في العراق، بعد دخول سلسلة سدود تركية الخدمة ضمن ما يعرف بمشروع "غاب"، حيث تأثرت بشدة معدلات تدفق المياه في النهر الذي ينبع من جنوب شرق الأناضول، ويصب في شط العرب المرتبط بالخليج العربي. وعانت مناطق جنوب العراق من عطش قاتل بعد العام 2014، بسبب الفوضى الأمنية وقسوت الحكومة في تأمين تدفق مياه نهر دجلة.

ولولا زيادة معدلات الأمطار خلال العامين الماضيين في العراق، لتعرضت البلاد إلى كارثة مائية كبيرة.

ولا يقع الذنب على تركيا فقط في ملف المياه، بل تتحمل حكومات ما بعد 2003 في العراق الجانب الأكبر من اللوم، حيث لم تفعل شيئاً تقريباً على مستوى تطوير البنى التحتية في هذا المجال، من سدود وبحيرات ومشروعات جانبية ساند.

وتتجنب بغداد تصنيف الخلاف حول تدفقات مياه نهر دجلة مع تركيا، الذي تعتمد عليه مساحات زراعية وسكنية

الدوحة - تظهر مواقف قطرية، رسمية أو سرية عن طريق شخصيات غير مشاركة حالياً بشكل مباشر في الحكم مثل رئيس الوزراء الأسبق الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، أن الدوحة لا تنوي فقط عدم تغيير مواقفها من إيران، بعد المصالحة التي تم التوصل إليها مؤخراً بين قطر والدول الأربع التي كانت تقاطعها، السعودية والإمارات وعمان والبحرين، بل تعمل أيضاً على أن تشمل منافع تلك المصالحة "حليفاتها" الإقليمية طهران.

وحملت دعوة توجه بها الشيخ حمد بن جاسم إلى فتح حوار خليجي إيراني، ملامح طموح قطري إلى مصالحة أوسع نطاقاً تتعدى الدائرة الخليجية والعربية، لتشمل إيران التي رفضت دول خليجية على رأسها

تساؤلات في الكويت عن عودة مدانين في قضية اقتحام البرلمان للتدريس في الجامعة

وأثر هذا القرار، شكر الطبائبي الذي ينتمي إلى التيار السلفي كل من وقف معه وسانده لأجل أن يعود إلى ممارسة التدريس الجامعي، خاصاً بالذكر وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أسد الصالح، إضافة إلى وزير التربية والتعليم العالي.

وأثار ذكر الطبائبي للوزير الصالح شبهة وجود مآرب سياسية وراء مساعدة الوزير للنائب السابق والأستاذ الجامعي المفصول للعودة إلى التدريس، كون الصالح الذي شغل في الحكومة السابقة منصب وزير الداخلية، موصوف من قبل عدد من نواب البرلمان بأنه من "وزراء التازيم" ومرفوض مشاركته في الحكومة الحالية التي يقودها الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح.

ورأى البعض أن الوزير قد يكون حاول بمساعدة الطبائبي التقرب من النواب الإسلاميين الذين يشكلون مع آخرين معارضة وازنة في البرلمان الكويتي الذي تم انتخابه في ديسمبر الماضي، لاسيما وأن نواباً سلفيين يتزعمون الحملة لإزاحته من منصبه الوزاري.

وقبل الإعلان عن تشكيلة الحكومة، وجه النائب السلفي بدر الداوم إنذاراً إلى رئيس مجلس الوزراء بأن استجواباً ينتظر أسد الصالح في حال حصوله على أي منصب في الحكومة التي كانت

انذاك في طور التشكيل. وقال الداوم وقتها "إن الحكومة التي تقبل بإعادة توزيع من عليه غضب شعبي ومخالفات جسيمة وكان يعمل مفتاحاً انتخابياً لمرشحين مثل الفضل (النائب السابق المنتمي للتيار الليبرالي أحمد نبيل الفضل) هي التي تبحث عن التازيم".

ويؤثر سؤال النائب خليل الصالح لوزير التربية على بداية جدل يُتوقع أن يحدث خلال الأيام القادمة حول عودة الطبائبي والخنة للتدريس بالجامعة الكويتية، خصوصاً وأن في البلد تياراً مدنياً كثيراً ما أعلن عن مواقف رافضة لهيمنة تيارات الإسلام السياسي على العملية التعليمية في البلاد ومحاولتها فرض رؤاها على مناهج التدريس ومحتوياتها وبرامجها.

وكبدية لذلك الجدل، رد الطبائبي على سؤال النائب المنتمي للكتلة الشيعية في البرلمان الكويتي إلى وزير التربية، بالقول عبر حسابه في تويتر "شكراً خليل الصالح على السؤال، مع أن عودتي أنا والدكتور فهد الخنة (التدريس الجامعي) ليست مهمة لتكون موضوعاً، مضيفاً "سؤالك هو الوحيد الذي فقت به تاركا كل قضايا البلد وهموم المواطنين دون أي سؤال عنها. المهم أن الجواب مؤكد بأن الله سيكون لصالحنا وأتمنى أن لا يزعجك هذا الأمر".



أين الطلاب؟

الكويت - أعلن نائب في مجلس الأمة (البرلمان) الكويتي عن تقديمه سؤالاً برلمانياً إلى وزير التربية والتعليم حول السماح بعودة ناشرين سابقين للتدريس بالجامعة، مع أن كليهما سبق أن أدينا في قضية اقتحام مقر المجلس صحة عدد من المتظاهرين في نوفمبر 2011، بينما سبق أن حوكم أحدهما في قضية ذات بعد أخلاقي إضافة إلى سفره إلى بؤرة التوتر في سوريا حيث شارك في القتال هناك.

وأعلن النائب خليل الصالح عن تقديمه سؤالاً برلمانياً إلى وزير التربية والتعليم العالي، علي المصنف، عن مدى قانونية إعادة تعيين الناشرين السابقين وليد الطبائبي وفهد الخنة في الجامعة بعد فصلهما، وأسّس هذا الإجراء الذي وصفه بـ"المثير للاستغراب"، وفق ما أوردته، الأحد، صحف محلية كويتية.

قلق في الكويت من هيمنة تيارات الإسلام السياسي على العملية التعليمية وفرض رؤاها في مناهج التدريس ومحتوياتها

ويتركز الجدل بشكل خاص في هذه القضية حول شخص الطبائبي كونه يتميز على الخنة الذي حكم عليه بالسجن مثله في قضية اقتحام مجلس الأمة وتمتع معه بغفو أمير، بأنه سبق أن أدین أيضاً سنة 2018 في قضية تتعلق بمعاشرتة طلقته معاشرة الأزواج باستخدام الحيلة، ذلك أنه واصل معاملتها كزوجة شرعية له طيلة عام كامل بعد أن طلقها دون إعلامها بالأم، بحسب ما صرح به في وقت سابق محامي الطليقة محمد ناصر العتيبي لوكالة فرانس برس.

كما سبق للطبائبي أن أثار جدلاً واسعاً سنة 2013 عندما ظهر في مقاطع فيديو توثق وجوده على الأراضي السورية وهو بصدد المشاركة في تنفيذ قصف مدفعي على مواقع قال خلال الشريط إنها تابعة لقوات النظام السوري.

وسبق للطبائبي أن أقام في تركيا حيث برزت له مواقف مساندة لسياساتها ومدافعة عن جماعة الإخوان المسلمين ورافضة لملاحقتهم بتهم الإرهاب في دول الخليج.

ونقل آخر الأسبوع الماضي عن مصادر كويتية قولها إن إدارة الفتوى والتشريع أجازت عودة الطبائبي والخنة إلى التدريس في كلية الشريعة بالجامعة الكويتية، وذلك بعد سنوات من فصلهما بسبب الملاحقات القضائية ضدهما.